

تعزيز مسار قيام الدولة الفلسطينية

مقترنٌ الصين وروسيا في مجلس الأمن
نموذجًا للإنصاف وللقانون الدولي



تعزيز مسار قيام الدولة الفلسطينية: مقترن الصين وروسيا في مجلس الأمن نموذجًا للإنصاف وللقانون الدولي

كلنا غزة، كلنا فلسطين - نوفمبر 2025

الملخص التنفيذي

تعكس مداولات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن غزة في تشرين الثاني/نوفمبر 2025 لحظة مفصلية في مسار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، إذ تكشف المقارنة بين المقتراحات المطروحة عن تباينات عميقة في كيفية مقاربة حقوق الفلسطينيين ومسألة الدولة الفلسطينية. فقد اعتمد المجلس القرار 2803، الذي صاغته الولايات المتحدة في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، دعماً لخطة "السلام في غزة" المتفق عليها بين إسرائيل وحركة حماس، وأجاز من خلاله إنشاء قوة دولية لتحقيق الاستقرار، وأقر هيئة انتقالية تُسمى "مجلس السلام" للإشراف على إدارة غزة وإعادة إعمارها. ورغم تضمن القرار إشارة إلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير والتطلع نحو إقامة الدولة، فإن هذه الإشارة بقيت عامة ومرتبطة ببنية حوكمة انتقالية تقودها أطراف خارجية، على نحو يُضعف وكالة الفلسطينيين ومسار سيادتهم الفعلية.

في المقابل، يقدم المقترن المضاد الذي تقدمت به روسيا، مع اصطدام صيني واضح إلى جانبه، نموذجاً مغايراً يقوم على مركبة الحق في تقرير المصير، والاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود عام 1967، والتمسك بأن تكون الحكومة في غزة بقيادة مؤسسات فلسطينية لا يهيئها دولية وصائية. يساهم هذا التصور في تحويل الاعتراف بالدولة الفلسطينية من مجرد تأييد لفظي إلى مبدأ منظم لأي ترتيبات تثبت للاستقرار، كما يسعى إلى ضبط دور القوى الدولية ضمن إطار داعم ومحدد زمنياً، لا بوصفه بدليلاً عن السيادة الفلسطينية.

يهدف هذا البحث إلى توضيح كيف يعزز المقترن الصيني-الروسي مسار قيام الدولة الفلسطينية عبر ثلاثة مستويات أساسية: تكريس الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود 1967 باعتباره شرطاً بنوياً لأي ترتيبات لاحقة، وتقديم نمط حوكمة يضع الفلسطينيين في مركز القرار بدلاً من مجالس انتقالية خارجية، والاقرابة بدرجة أكبر من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبدأ تقرير المصير ومنطق إنهاء الاستعمار. وتخلص الورقة إلى أن النموذج الذي يجسّده هذا المقترن يمكن أن يشكّل مرجعاً لصياغة قرارات مستقبلية أكثر اتزاناً وعدالة في مجلس الأمن.

المقدمة

شكل مسار تعامل مجلس الأمن مع القضية الفلسطينية، طوال العقود الماضية، ميداناً لاختبار قدرته على المواجهة بين اعتبارات القوة والسياسة وبين المبادئ القانونية الناظمة للنظام الدولي، وعلى رأسها حق الشعوب في تقرير مصيرها. وفي هذا السياق، يمثل اعتماد القرار 2803 في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 نقطة تحول جديدة في مقاربة المجلس لغزة، إذ يقدم إطاراً مفصلاً لإدارة المرحلة اللاحقة لاتفاق "السلام في غزة" الذي عُقد بين إسرائيل وحماس في تشرين الأول/أكتوبر 2025، عبر مزيج من الإدارة الدولية وقوة استقرار متعددة الجنسيات، مع إسناد دور ثانوي ومؤجل للسلطة الفلسطينية.

غير أن مسار التفاوض على القرار أظهر في الوقت ذاته خلافاً جوهرياً داخل المجلس بشأن الكيفية التي ينبغي من خلالها دمج حقوق الفلسطينيين، وبخاصة حقوقهم في تقرير المصير وقيام الدولة، في ترتيبات ما بعد الحرب. فقد أثارت صيغة القرار، لاسيما إنشاء "مجلس السلام" برئاسة خارجية وتكييف قوة استقرار بصلاحيات واسعة، انتقادات واسعة من قبل خبراء قانونيين ومنظمات حقوقية رأت فيها تكريساً لنمط إدارة دولية قد ثبتت واقعاً انتقائياً مفتوحاً زمنياً، بدلاً من أن يمهد لسيادة فلسطينية كاملة.

في هذا السياق، يكتسب المقترن المضاد الذي قدّمه روسيا في 13 تشرين الثاني/نوفمبر، مع تأييد صيني معلن وإن كان في إطار الامتناع عن التصويت، أهمية تحليلية خاصة. فال المقترن لا يقتصر على إدخال تعديلات تفصيلية على نص القرار الأميركي، بل يعكس تصوراً مختلفاً لوظيفة مجلس الأمن: من مجلس يصادق على ترتيبات سياسية صاغتها قوى كبرى، خارج المجلس، إلى مجلس يضع إطاراً يستند إلى مبادئ القانون الدولي وقرار الجمعية العامة بشأن الدولة الفلسطينية. ويعيد مركبة السيادة الفلسطينية في هندسة ترتيبات ما بعد الحرب.

يعتمد هذا البحث منهجية تحليل قانوني-سياسي مقارن، تستند إلى نص القرار 2803، ومسودات المقترح الروسي والبيانات الرسمية، وقراءات قانونية صادرة عن مراكز أبحاث ومنظّمات حقوقية. وبهدف إلى الإجابة عن سؤال محوري: إلى أي مدى يقدّم المقترن الصيني-الروسي مساراً أكثر اتساقاً مع مبادئ الإنصاف والقانون الدولي لدعم قيام الدولة الفلسطينية مقارنة بالقرار الأميركي المعتمد؟

خلفية عن المقترن المتنافسين

نشأ القرار 2803 عن مسار تفاوض مضغوط قادته الولايات المتحدة داخل المجلس. نُشرت المسودة الأولى في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر 2025، وتضمنت منذ البداية تصوّراً لوجود قوة دولية لتحقيق الاستقرار في غزة لمدة سنتين بالتوالي مع إنشاء "مجلس السلام" كهيئة انتقالية تتولى الإشراف على إعادة الإعمار والتنسيق مع لجنة فلسطينية وقوة شرطة محلية "مُدققة" من الناحية الأمنية. أضيفت في المسودات اللاحقة بنود تربط الانسحاب الإسرائيلي من غزة بتحقيق معايير مرتبطة بنزع سلاح حماس وأداء قوة الاستقرار، إلى جانب فقرة تُعيد التأكيد على حق الفلسطينيين في تقرير المصير والتطلع نحو الدولة.

الصيغة النهائية، التي اعتمدتها المجلس بأغلبية 13 صوتاً مع امتناع الصين وروسيا عن التصويت، رحّبت بخطبة السلام في غزة، وأجازت للدول الأعضاء إنشاء قوة الاستقرار الدولية، ومنحت مجلس السلام دوراً محورياً في إدارة المرحلة الانتقالية. يتكون المجلس من عدد من الأعضاء المحتملين من دول غربية وإقليمية، ويتمتع بصلاحيات واسعة في مجالات الإغاثة وإعادة الإعمار وإدارة العلاقة مع السلطات الفلسطينية المحلية. ويثير هذا الترتيب أسئلة عن مدى خصوص هذه الهيئة لمساءلة أمام مؤسسات فلسطينية أو أممية شرعية، وما إذا كانت تمثل شكلاً من أشكال الإدارة الدولية شبه الدائمة.

أثارت هذه البنية انتقادات حادة من منظمات حقوقية وخبراء قانونيين اعتبروا أن القرار يشكل تراجعاً عن مقاربة سابقة ربطت غزة بعملية أوسع لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية. ورأى بعضهم أنه يطبع مع شكل جديد من أشكال الإدارة الدولية التي تهمّش حق تقرير المصير وتمنح دولة الاحتلال، ومن يقف وراءها سياسياً، نفوذاً غير مباشر في هندسة مستقبل غزة، وذلك عبر اشتراط الانسحاب بخطوات أمنية وتعهدات سياسية معقدة.

في المقابل، تقدّمت روسيا بمسودة قرار بديل في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2025. وبحسب ما نُشر من مقتطفات وتحليلات، حافظت المسودة على الدعوة لوقف إطلاق النار واحتمال إنشاء قوة استقرار دولية، لكنها أزالـت الإحالـة إلى مجلس السلام، وطلبت بدلاً من ذلك من الأمين العام للأمم المتحدة إعداد خيارات بشأن قوة الاستقرار بالتشاور مع الأطراف المعنية. كما أولت مسودة القرار اهتماماً أكبر بالتأكيد على قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967، بما فيها القدس الشرقية عاصمةً لها، وعلى ضرورة أن تكون ترتيبات الحكومة في غزة بقيادة مؤسسات فلسطينية.

"يتقاطع هذا التوجّه مع ما عبّرت عنه الصين في بيان شرح تصويتها، إذ انتقد مندوبيها الدائم ما وصفه بـ"ضبابية تفاصيل القرار 2803، وخصوصاً ما يتعلق بطبيعة قوة الاستقرار، وتركيبتها، وآليات مساءلتها، ومعايير مشاركة الدول فيها، وكذلك ما يتعلق بتركيب مجلس السلام وصلاحياته. شدد البيان على أن غياب هذه التفاصيل يقوّض مبدأ" حكم الفلسطينيين لأنفسهم"، ويبقي الباب مفتوحاً أمام ترتيبات قد لا تعكس الإرادة الفلسطينية ولا مبادئ القانون الدولي.

من ثم، يمكن النظر إلى المقترن الروسي-الصيني بوصفه تجسيداً لمقاربة بديلة داخل مجلس الأمن، لا ترفض فكرة الدعم الدولي أو قوة الاستقرار بحد ذاتها، لكنها تضع شروطاً أكثر صرامة تتعلق بحدود صلاحيات هذه الآليات، وبموقع الفلسطينيين في منظومة صنع القرار المتعلقة بمستقبل أراضيهم.

كيف يعزّز المقترن الصيني-الروسي مسار قيام الدولة الفلسطينية

يتجلى البعد الأول لتعزيز مسار قيام الدولة في الطريقة التي يتعامل بها المقترن الصيني-الروسي مع الاعتراف بالدولة الفلسطينية وحدودها. وفي حين يكتفي القرار 2803 بفقرة عامة تؤكد حق الفلسطينيين في تقرير المصير والتطلع إلى إقامة دولة مستقلة في المستقبل، من دون تحديد واضح للحدود أو جدول زمني أو أدوات تنفيذية، يتعامل المقترن المضاد مع الدولة الفلسطينية على حدود 1967، بما فيها القدس الشرقية، باعتبارها الإطار المرجعي الحاكم لأي ترتيبات لاستقرار الأمن وإعادة الإعمار.

هذا التحول من لغة الدعم المبدئي إلى لغة الالتزام العملي يتترجم في بعدين متلازمين. أولاً، ينسجم المقترن مع القرارات المتتالية للجمعية العامة التي تعترف بحق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة ضمن حدود 1967، ويعيد الربط بين غزة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، بحيث تُعتبر الترتيبات في غزة جزءاً من مسار أوسع لإنهاء الاحتلال وليس نظاماً استثنائياً منفصلاً. ثانياً، يحدّ من هامش المناورة السياسية الذي يسمح باجترار ترتيبات "وظيفية" أو "أمنية طويلة الأمد" في غزة من دون ترجمتها في مسار نهائي واضح نحو السيادة، إذ يصبح أي سيناريو للاستقرار الأمني أو الإدارة الانتقالية مشروعًا بتوافقه مع الهدف النهائي المتمثل في قيام الدولة الفلسطينية.

يتصل البعد الثاني بالحكمة والوكالة. فالمقترح الروسي-الصيني يرفض إنشاء هيئة انتقالية قوية ذات طابع دولي-خارجي على شاكلة مجلس السلام، والذي يمنحه القرار 2803 صلاحيات واسعة لإدارة إعادة الإعمار وتنسيق الجهود الأمنية والإنسانية. في المقابل، يضع المقترن البديل هيكل الحكومة الفلسطينية في مركز المشهد، ويقصر دور الفاعلين الدوليين على المساندة والتيسير، وعلى توفير بيئة مواتية لتمكين المؤسسات الفلسطينية من ممارسة وظائفها، بدلاً من الحلول محلها.

هذا التصور أقرب إلى منطق إنهاء الاستعمار كما يعبر عنه ميثاق الأمم المتحدة والممارسة الأممية في حالات الإدارة الدولية المؤقتة. فالالأصل في مثل هذه الإدارات أن تكون أدوات انتقالية محاكمة بزمن واضح وبهدف محدد هو تمكين السكان الأصليين من ممارسة سيادتهم على أراضيهم ومقدراتهم. وعندما تُمنح هيئة خارجية صلاحيات واسعة ومفتوحة زمنياً من دون آليات مساعدة فعالة أمام السكان أو مؤسساتهم المنتخبة، فإن ذلك يقترب من منطق الوصاية أو الإدارة الاستعمارية أكثر مما يقارب منطق الانتقال نحو الاستقلال. ومن هنا، فإن إصرار المقترن الروسي-الصيني على حوكمة تقودها مؤسسات فلسطينية يشكل نقطة قوة أساسية في ما يتعلق بمسار قيام الدولة.

أما البعد الثالث فيتصل بعلاقة الأمن ببناء الدولة. يربط القرار 2803 بشكل مباشر بين مدى التقدم في نزع سلاح حماس وبين انسحاب القوات الإسرائيلية وتحوّل دور قوة الاستقرار، بما يجعل تحقق الحقوق السياسية الفلسطينية رهناً بتحقيق شروط أمنية لا يملك الفلسطينيون وحدهم أدوات التحكم فيها. في المقابل، يوكل المقترن الروسي مهمة بحث خيارات قوة الاستقرار إلى الأمين العام للأمم المتحدة، من دون تثبيت مسبق لبنيتها النهائية أو ربطها بشروط سياسية معينة، بما يتيح تصديقاً أكثر مرونة لقوة يكون هدفها الأساس حماية المدنيين وتيسير المساعدات الإنسانية في إطار انتقال منظم نحو سيادة فلسطينية، وليس في إطار ضبط أمني طويل الأمد.

يضاف إلى ذلك أن المقترن الروسي-الصيني يbedo أكثر حساسية لمسألة تهجير الفلسطينيين وحماية البنية الديمغرافية لغزة. ففي حين يتناول القرار 2803 قضايا الإغاثة وإعادة الإعمار، إلا أنه لا يقدّم ضمانات واضحة ضدّ مخاطر الترحيل القسري أو إعادة الهندسة السكانية. أما المقاربة البديلة، التي تضع حقوق الفلسطينيين في قلب النص، بما في ذلك الحق ياً أقوى لمساءلة أي ترتيبات قد تفضي إلى تفريغ غزة من سكانها أو تجزئ الشعب norm في البقاء والعودة، فتوفر إطاراً فلسطيني بين كيانات سياسية متنافرة.

مزايا المقترن الصيني-الروسي مقارنة بالمسودة الأميركية

على مستوى الإنصاف، يخفّف المقترن الصيني-الروسي من اختلال موازين القوّة في تحديد من يمسك بزمام السلطة أثناء المرحلة الانتقالية. فالقرار 2803 يمنح مجلس السلام وقوة الاستقرار موقعاً مركزيّاً في إدارة غزة، بينما يتراجع حضور الفاعلين الفلسطينيين إلى المستوى التنفيذي أو التشاوري. في المقابل، يُسند المقترن البديل الدور القيادي للمؤسسات الفلسطينية، ويعيد تعريف دور الفاعلين الدوليين بوصفهم شركاء دعم لا أوصياء، بما ينسجم بصورة أكبر مع مبدأ أن الشعوب الخارجة من ربيقة الاحتلال هي صاحبة الحق الأول في رسم مستقبلها السياسي.

على مستوى النزاهة الإجرائية داخل مجلس الأمن، يواجه القرار 2803 انتقادات تتعلق بسرعة عملية الصياغة، وبغياب الشفافية حول العديد من التفاصيل الجوهرية المتعلقة بتركيبة مجلس السلام وقوة الاستقرار وصلاحياتهما وآليات مساءلتهم. فقد أشارت الصين، في شرح تصويتها، إلى أن عدداً من أعضاء المجلس طالبوا مراراً بتوضيحات لم تُقدم بالشكل الكافي، ما يعكس عملية تفاوض هيمّنت عليها اعتبارات السرعة والاندفاع السياسي على حساب التروي والتشاور الموسّع. أما المقترن الروسي-الصيني، من خلال إسناد مهمة إعداد خيارات قوة الاستقرار إلى الأمين العام، ثم عرضها

،لاحقاً على المجلس، فيتيح مساراً أكثر تشاركيّة، يُفسح المجال أمام الأعضاء غير الدائمين والفاعلين الإقليميين بالإضافة إلى الممثليين الفلسطينيين، للإسهام في بلورة الصيغة النهائية

من زاوية الالتزام بالقانون الدولي، يبدو المقترن الروسي-الصيني أكثر اتساقاً مع قواعد القانون الدولي الإنساني وقانون الاحتلال. إذ حذرت قراءات قانونية من أن القرار 2803، بما يتضمنه من ترتيبات قد تكرّس أوجهاً من السيطرة الإسرائيليّة، أو تهمّش مبدأ تقرير المصير، يمكن أن يُفهم على أنه تطبيع مع ممارسات تعارض مع حظر الاستيلاء على الأرضي بالقوة ومع الطبيعة الامّرة لحق تقرير المصير. أما المقاربة البديلة، التي تتطلّق من الاعتراف الصريح بدولة فلسطينية على حدود 1967، وترفض هيئات إدارة دولية قوية ومفتوحة زمنياً، وتؤكّد على قيادة فلسطينية للحكومة فإنها أقرب إلى تلبية المتطلّب القانوني القاضي بأن تكون أي ترتيبات انتقالية متوجهة بوضوح نحو إنتهاء الاحتلال واستعادة السيادة.

أخيراً، يتمتع المقترن الصيني-الروسي بقدر أكبر من القابلية للاستدامة على المدى الطويل. فالنموذج الذي يطرحه القرار يعتمد على استمرار عمل مجلس السلام وقوّة استقرار قد تواجه صعوبات عملية في حشد القوات المشاركة 2803 والحصول على قبول محلي وإقليمي، في ظل تساؤلات حول شرعية المجلس وطبيعة تمثيله ومدى اتساقه مع التطلعات الفلسطينية. في المقابل، فإن إطاراً يعطي الأولوية للملكية الفلسطينية، ويحدّد بوضوح دور الإدارة الدوليّة وزمنها ويجعل قيام الدولة الفلسطينية هدفاً بنّيواً، يبدو أكثر قدرة على إنتاج قبول محلي وإقليمي ودولي، وبالتالي أكثر قابلية لأن يشكّل أساساً لتسوية دائمة.

الخاتمة والتوصيات السياساتية

يُمثل المقترن الصيني-الروسي الذي طُرحت خلال مفاوضات القرار 2803 أكثر من مجرد مناورة دبلوماسية؛ إذ يجسد رؤية بديلة لوظيفة مجلس الأمن في التعامل مع القضية الفلسطينية، تقوم على تعزيز مركبة مبدأ تقرير المصير ونكيف أدوات الاستقرار الأمني والإدارة الانتقالية مع هدف واضح هو قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة على حدود 1967. ومن خلال نقل الاعتراف بالدولة الفلسطينية من هامش النص إلى قلبه، ورفض الهيئات الانتقالية ذات الطابع الوصائي، وإخضاع أي قوة استقرار دولية لمزيد من التدقيق والتشاور، يقدم هذا المقترن نموذجاً معيارياً يمكن الاسترشاد به في صياغة قرارات مستقبلية.

في المقابل، قد ينجح القرار 2803 في الحفاظ على مستوى معين من الانخراط الدولي في غزة، وفي توفير إطار لانسحاب تدريجي للقوات الإسرائيليّة من أجزاء من القطاع. إلا أن اعتماده على مجلس سلام خارجي التكوين، وتعاطيه العامض والشرطي مع تقرير المصير الفلسطيني، ومسار صياغته المتسرّع والضبابي، كلها عناصر تثير شكوكاً جديّة حول قدرته على إنتاج سلام عادل ومستدام. ومن هنا، تُبرّز المقارنة أهمية استلهام العناصر الأكثر اتساقاً مع القانون الدولي والإنصاف من المقترن الروسي-الصيني عند مراجعة تنفيذ القرار أو صياغة قرارات لاحقة.

يمكن استخلاص ثلاث دلالات سياساتية رئيسة. أولاً، ينبغي لمجلس الأمن أن يفتح على مراجعة هندسة الحكومة في غزة، بما يسمح بإدماج عناصر الأمن من المقترن مستوحاة من المقترن الصيني-الروسي، وعلى رأسها تعزيز دور المؤسسات الفلسطينية وتحديد حدود زمنية ووظيفية أكثر دقة للإدارة الدوليّة وقوّة الاستقرار. ثانياً، على الدول الأعضاء التي تلتزم بحق الفلسطينيين في تقرير المصير أن تستثمر في مسارات موازية، ولا سيما في إطار الجمعية العامة، لدعم الاعتراف الكامل بدولة فلسطين على حدود 1967، بما يعزّز القاعدة القانونية التي ينبغي أن يستند إليها مجلس الأمن. ثالثاً، يتعيّن على الأطراف الدوليّة والإقليميّة المعنية أن تُعطى أولوية لآليات تشاور تضمّن مشاركة فاعلة لممثلي فلسطينيين في تصميم أي قوة استقرار أو ترتيبات لاحقة، حتى لا تتحول هذه القوة إلى عامل تأجيل جديد لمسار السيادة، وإنما أداة لحماية المدنيين وتهيئة البيئة الالزمة لقيام الدولة.

ختاماً، لا ينبغي النظر إلى المقترن الصيني-الروسي في مجلس الأمن لمجرد كونه إحدى الصيغ المطروحة، بل بوصفه الإطار الأكثر انسجاماً مع مبادئ الإنصاف والقانون الدولي، والأقرب إلى تلبية متطلبات إنتهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته الكاملة. وبرغم أن ميزان القوى الحالي قد يعرقل اعتماده بصيغته الكاملة، فإن ما يحمله من مركّزات جوهريّة - مركبة السيادة الفلسطينيّة، واعتماد حدود 1967 أساساً قانونياً واضحاً للدولة، وحصر دور الإداريّة الدوليّة في دعم انتقالي محدود زمنياً وخاضع للمساءلة - يمثل مرجعاً معيارياً متقدّماً ينبغي أن تعمل الدول

الأعضاء، ولا سيما تلك المنحازة فعلاً لحق تقرير المصير، على تبنيه والدفع باتجاه ترجمته إلى ترتيبات عملية في أي مسار مقبل نحو سلام عادل و دائم في فلسطين.

المراجع

Cairo Institute for Human Rights Studies. (2025, November 24). *UN Security Council Resolution 2803 reinforces imperialist policy and undermines Palestinian self-determination.*

Chatham House. (2025, November). *What is Security Council Resolution 2803, and what does it mean for Trump's Gaza plan?*

China Permanent Mission to the United Nations. (2025, November 17). *Explanation of vote by Ambassador Fu Cong on the UN Security Council draft resolution on the post-war arrangement of Gaza.*

Reuters. (2025, November 13). *Russia proposes its own UN resolution on Gaza in challenge to US draft.*

United Nations Security Council. (2025, November 17). *Resolution 2803 (2025), S/RES/2803 (2025).*